

## عرض كتاب

الخليج العربي — دراسة لتاريخ الإمارات العربية : ١٩١٤ — ١٩٤٥

تأليف : الدكتور جمال زكريا قاسم

( دار الفكر العربي بالقاهرة — ١٩٧٢ : ٥٧٦ صفحة )

بقلم

مصطفى عبد القادر النجار

مدرس التاريخ الحديث

بكلية الآداب — جامعة البصرة بالمراق

لاشك أن هذا الكتاب أول محاولة لكتابة التاريخ العام للخليج العربي في أدق مراحلها المعاصرة يتصدى لها باحث عربي متخصص . وهو بهذا يمكن أن يمد من بين الكتب النادرة المتوفرة التي سدت فراغاً ملحاً في المكتبة العربية ، والتي هي في حاجة لمثل تلك الدراسات الموضوعية الجادة .

يؤرخ الكتاب بوعي وعمق وشمول للحياة السياسية في الخليج العربي في الفترة ما بين ( ١٩١٤ — ١٩٤٥ ) وهي فترة لم يتصد لها أحد قبل الدكتور جمال زكريا قاسم في بحثها رغم خطورتها والتطورات السريعة التي شهدتها للمنطقة . ولقد كان صدور الكتاب حاجة ملحة يعيش فراغها القاريء العربي إلى أن يتصدى المؤلف لكتابتها بأسلوب علمي مستند إلى الوثائق وأحدث المراجع والدوريات .

والكتاب يبدو لأول وهلة رسالة علمية أكاديمية نهج فيها المؤلف الأسلوب

التحليل للنهجى . فقد برع للؤلف فى عرض المادة ودراسة الظواهر واستنتاج الآراء بما يجعل للكتاب أهمية خاصة .

ولاشك أن الفترة التى اختارها للؤلف لكتابة تشكّل فترة انتقالية حاسمة فى تطور أقطار الخليج العربى . وعلى الرغم من أنها استمرار للتاريخ العام لتلك الأقطار إلا أنه كان لها آثار بعيدة فى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لافى منطقة الخليج العربى وحدها بل فى منطقة الشرق الأوسط بشكل عام مما أدى إلى إحداث تنيير سريع وشامل فى ببيان هذه الأقطار بحيث أضحت لابد من دراسته على أسس رصينة .

لقد ظل تاريخ الخليج العربى إلى فترة متأخرة حكراً على الباحثين الأجانب الذين ظلوا يؤرخون لأحداثه من خلال مؤثراته الخارجية ومدى فهمهم لطبيعة ظروف المنطقة . فجاءت معظم كتاباتهم منحازة تمثل بعض جوانب الصورة لا الصورة كاملة . وكان لابد للباحثين العرب من ولوج اللبدان الذى ظل يشكو عزائهم . فهم أقدر على كتابة ذلك التاريخ وأخلص له وأحق به .

والواقع إن الدكتور جمال زكريا قاسم كان من الرواد الأوائل الذين جربوا حظهم فى كتابة تاريخ الخليج العربى . فترك لنا دراسات عديدة عن تاريخه منذ بداية المصور الحديثة وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية . وأهم تلك للؤلفات : كتاب دولة بو سعيد فى عمن وشرق أفريقيا ١٧٤١ — ١٨٦١ ( القاهرة — ١٩٦٨ ) وكتاب الخليج العربى — ١٨٤٠ — ١٩١٤ ( القاهرة — ١٩٦٦ ) والكتاب الذى تتطرق لنقده الآن جزء متمم له ، وكتاب مخنارات من وثائق الكويت والخليج العربى المحفوظة فى دور السجلات البريطانية ( الكويت — ١٩٧٢ ) ، هذا إلى جانب العديد من المقالات والبحوث التى نشرت فى الجوليات العربية المختلفة .

والدراسة التى تصدى لنقدها تقع فى ثلاثة أبواب تناول الباب الأول منها الكويت وعلاقتها بالقوى المجاورة ، وحدد الباحث تلك القوى بالعراق والمملكة العربية السعودية اللذين يتاخنان الكويت . أما الباب الثانى فشملى دراسة البحرين وقطر ومشيخات الساحل العمانى . واقتصر الباب الثالث على سلطنة مسقط وإمارة عمان . وجعل خاتمة البحث دراسة لنقط الخليج .

وعليه فإن للؤائف قسم موضوعات كتابه تقسيماً مكانياً ، ولم يشأ تقسيمها حسب الموضوعات أو التسلسل الزمنى . وعلى الرغم من أن التقسيم للسكانى له مبرراته فى البحث وهو لا يتعارض مع المنهج العلمى للموضوعى إلا أنه من وجهة نظر القومية العربية يلاقى معارضة ولاسيما فى أرض كأرض الخليج العربى التى لم تعرف السكيات السياسية المستقلة حتى وقت متأخر جداً .

وتاريخ المنطقة بشكل عام فى فترة ما بين الحربين التى يؤرخ لها الدكتور جمال لا يمكن الفصل بينها لخضوع حركة التاريخ فى المنطقة لمؤثرات داخلية وخارجية متشابهة . وإن الفصل بينها مناه نأ كيد شخصية تلك السكيات والعمل على خلق تاريخ متميز لها ، فى وقت أنها عاشت ضمن خط سياسى واقتصادى واجتماعى واحد ، وإن كانت هناك فروقا بين إمارة وأخرى فهى فروق نسبية بسيطة . وعليه فإن عرضنا للكتاب سيكون على أساس للموضوعات التى تضمنها لا الأقطار موضوعة البحث .

وحتى بالنسبة لأقطار الخليج العربى فإن للؤائف لم يؤكد على تاريخ عربستان والساحل الشرقى للخليج العربى . وإنما اقتصر اهتمامه على الساحل العربى فقط . وكنت أربغ لو أن الباحث أولاهها أهمية خاصة .

وأهم للملاحظات التى تسترعى الانتباه فى الكتاب أن البحث لم يقتصر على

الناحية السياسية التي درج معظم المؤرخون على التأكيد عليها وإنما تمدها إلى الناحية الاقتصادية التي أثرت تأثيراً كبيراً في تغيير مجتمع الخليج العربي من مجتمع قبلي متخلف إلى مجتمع عصري منطور . فزوج بذلك بين السياسة والاقتصاد .  
وكم رغبنا أن يكمل الباحث الناحية الاجتماعية لتكمل لنا جميع جوانب الخليج العربي ولكن يبدو أن المؤلف تركها للباحثين الاجتماعيين لإيفائها حقها .

تعرض الكتاب لمناقشة مشكلات الحدود بين أقطار الخليج العربي التي برزت بشكل خاص بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة التفتت عن حقول النفط . فأدت المنافسة حول منح امتيازات النفط إلى صراع حاد دائم لتحديد الحدود في منطقة لم تعرفها من قبل . وكان من الصعوبة تخطيط الحدود على نسق ما تقمله الدول المتقدمة في أرض عشائرية لم يعرف أهلها الاستقرار . ومن هنا نشأت أعقد المشكلات بين إمارات الخليج العربي . وما زاد في تعقدها منح امتيازات النفط في أراض متقاربة لشركات مختلفة . فانهكس ذلك الخلاف على الإمارات — مالسكة الامتياز — ولم يكن هناك دليل مادي على إثبات حق ملكية الأراضي لم تعرف التحديد من قبل ، فأنجبه حكام المنطقة للاخذ بالاعتبارات القبلية ومناطق سكنى العشائر وتقلاتها وولاءاتها لتقرير الحدود .

وفي الكتاب عرض مشكلات الحدود الكويتية مع سلطنة نجد — المملكة العربية السعودية — وقرر مؤلفه أن تخطيطها كان على حساب إمارة الكويت . فقد أعطى مؤتمر العقير الذي عقد سنة ١٩٢٢ ابن سعود ثلثي الكويت وحررها من الأرض التي سبق أن قررت لها بموجب الخط الأخضر الذي حددته الاتفاقية البريطانية الألمانية لسنة ١٩١٣ . وأن السير برسي كوكس الذي حدد تلك الحدود قد أقدم على ذلك رضية لابن سعود بعد أن اقتطع الكثير من أراضيه وضماها إلى العراق . وكان ابن سعود يطالب بالوصول إلى نهر الفرات كحد فاصل بينه وبين الدولة العراقية . وعليه فقد اعتبر المؤلف لاتفاقية العقير « مجحفة إجحافاً بالنسبة لحقوق الكويت » .

وبالنسبة للحدود العراقية - الكويتية فقد لمح إليها المؤلف لمحة سريعة وموجزة جداً . وكنا نأمل منه تفصيلاً وافياً كما هو الحال بالنسبة للحدود الكويتية النجدية وركز المؤلف بدلاً من مشكلات الحدود بين الجارتين الكويتيتين على الالتزام الاقتصادية بينها .

وواقع أن الحدود العراقية الكويتية حددت من جانب الكويت سنة ١٩٢٣ في رسائل متبادلة بين اللندوب السامي البريطاني وشيخ الكويت . ومن جانب العراق سنة ١٩٣٢ عند دخوله عصبة الأمم في رسائل متبادلة أيضاً بين نوري السعيد والمسؤولين البريطانيين في المنطقة . ولكن بقي أمر تثبيتها معلقاً ولم يشأ العراق بعدئذ الدخول في مفاوضات من أجل ذلك عدا المحاولة التي بذلها وزير الخارجية العراقي علي جودت الأيوبي سنة ١٩٣٩ - بعد مصرع الملك غازي - حيث اقترح تشكيل لجنة عراقية - كويتية لتنفيذ رسم وتثبيت الحدود . ويبدو أن المؤلف قد اختلط عليه الأمر فظن أن محاولة سنة ١٩٣٩ لتثبيت الحدود هي «مباحثات استهدفت إعادة تخطيط الحدود» . والواقع أن للمباحثات استهدفت وضع الاساس التي تؤلف بموجبها لجنة تثبيت الحدود والنظام الداخلي الذي تدير عليه ، والصلاحيات التي يمكن أن تخول لها . وعلى الرغم من ذلك فإنه لم يتوصل إلى نتيجة حاسمة للامر . وظلت الحدود العراقية - الكويتية غير مثبتة حتى الآن .

وأما بالنسبة للحدود السياسية لإمارات الخليج العربي فلقد أولاها المؤلف اهتماماً خاصاً . وهي في الواقع أكثر تعقيداً من الحدود الشمالية لأقطار الخليج العربي التي عرضنا لها . وإن كانت هناك وحدات متميزة في القسم الشمالي من الخليج

العربي إلا أنه في القسم الجنوبي لم تظهر تلك الوحدات بشكل متميز بحيث يمكن تحديد أراضيها ، وإنما عاشت للنطقة كلها على أساس قبلى تحت الحماية البريطانية ولم يفكر في تحديد كياناتها إلا عندما ظهر التنافس كبيراً بين شركات النفط البريطانية والأمريكية .

وعليه أكد المؤلف بأن مشكلات الحدود تلك « لم تكن في حقيقة الأمر إلا صراعاً بين الشركات التنافسة التي تؤيدها الدول التابعة لها من أجل الحصول على أكبر امتيازات للنفط في المناطق للتنازع عليها » وقد تمسكت بريطانيا بالخط الأزرق الذى حددته اتفاقية سنة ١٩١٣ واعتبرته أساساً لتحديد الحدود بين الإمارات العربية على الساحل المانى وبين المملكة العربية السعودية . ولكن الحكومة السعودية لم تبد ارتياحاً لتمسك الحكومة البريطانية بهذا الخط . وقد رفضه ممثلها فؤاد حمزة . واقترح خطأً جديداً أشار إلى أنه « يمثل الحد الأدنى لمطالب ابن سعود . وأن الحكومة السعودية لم تعتمد المبدأ الواسع الذى يمثل علاقاتها مع قبائل الصحراء الذين أعلنوا ولائهم للملك . وإنما اكتفت بذكر الحدود الطبيعية » . وقد شمل خلاف للملكة العربية السعودية بشأن الحدود كل من قطر وأبى ظبي ودبي ومسقط .

وإلى جانب اهتمام المؤلف بمشكلات الحدود تناول الأزمات الداخلية والخارجية لأقطار الخليج العربي في فترة ما بين الحربين . ويذهب المؤلف إلى أن بريطانيا استغلت تلك الأزمات فأخذت تعمقها لتنفيذ من خلالها أهدافها وضمن مصالحها . وبالنسبة للأزمات التي تعرضت الكويت لها يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام ، الأولى أزماتها مع نجد ، والثانية أزماتها مع العراق ، والثالثة أزماتها الداخلية .

والأزمات النجدية الكويتية حصرها الدكتور جمال بضيقي الإخوان والحصار الاقتصادي السعودي . واعتبر أن حركة الإخوان انتفاضة وهاية جديدة شهدتها

الجزيرة العربية . وقد استنابها ابن سعود لتوسيع رقعة ممتلكاته . ولم تمنع معاهدة  
المعير بين الكويت ونجد ، الإخوان من شن هجماتهم المستمرة على الكويت . وكان  
اعتبارك سنة ١٩٢٨ أبرز تلك الاشتباكات . وحقق فيها الكويتيون انتصاراً عليهم .  
ومنذ ذلك الحين « تحوات المنارات الإخوانية إلى اللقاطات الجنوبية للمراق » .  
على أن فيصل الدويش زعيم الإخوان حاول في الفترة التالية كسب شيخ الكويت  
إلى جانبه حينما قرر الثورة ضد ابن سعود . ولكن شيخ الكويت ظل محايداً  
« وحاول استغلال هذه الثورة لاسترداد مقاطعته التي انتزعت منه خلال مؤتمر  
المعير » . ومن هنا جاء اتهام ابن سعود لشيخ الكويت « بدم وفاقه للهود التي  
قطعها بالوقوف على الحياد » . وكانت الأمور تشير إلى احتمال تقارب بين الكويت  
ونجد بمدقم ثورة الإخوان سنة ١٩٣٠ ، وتصفية زعامتهم . إلا أن الأمر كان  
أعقد من ذلك بسبب الحصار الاقتصادي السعودي . وهو الذي فرضه ابن سعود في  
بداية العشرينات في محاولة لإنعاش اقتصاده الوطني . وازدهار موانئه على الخليج  
العربي ، ولربط القبائل الجديدة التي استحوذت على أراضيها بموجب معاهدة المعير  
ببلاد ، وقطع كل صلاتها مع الكويت . كما يقرر للأولف أن من أهداف الحصار  
أيضاً « رغبة ابن سعود في تأكيد نفوذه على الكويت . وبذلك يمكن القول أن  
الحصار التجاري كان له مغذى اقتصادي وسياسي معاً » .  
وكانت بريطانيا « تتقاضى في كثير من الأحيان عن تلك التدابير الاقتصادية » .  
ومما زاد من دفع ابن سعود إلى الاستمرار في أشدده أن طمرت الزيادة في إيرادات  
السكر إلى عشرة أضعافها . وشهدت الفترة ما بين ١٩٣٠ — ١٩٤٠ مباحثات  
كويتية سعودية لرفع الحصار . وقد طرحت خلالها إقتراحات عديدة من الجانب  
السعودي كان نصيبها الرفض جميعاً من قبل شيخ الكويت . وعندئذ برزت دعوى  
سعودية تطالب « أن يوافق شيخ الكويت بأن تكون إمارته تحت السيادة  
السعودية » .

وفما يبدو أن مشكلة خضوع الكويت للسيطرة السعودية كانت موضوعاً شغل بال الحكومة البريطانية . ذلك أنه سيفقد مركزها الاستراتيجي لحساب شركات النفط الأمريكية . وكان لابد لبريطانيا أن تبذل جهودها لحل الخلافات بين الكويت والسعودية والوصول إلى معاهدات للتسوية . وعندئذ انتقلت المشكلة إلى طور للباحثات بين بريطانيا والسعودية . وانتهت بوضع تسويات نهائية خاصة . وبما شجع على قبولها استفحال الخطر المراقى على الكويت .

والأزمات المراقبة الكويتية حددها المؤلف بمشككتي بمانين النخيل الخاصة بشيوخ الكويت في البصرة ، ومشكلة التهريب . وعلى الرغم من أن المشككتين اقتصاديتان إلا أنهما تركا آثارهما الواضحة على العلاقات السياسية بين البلدين . وتتلخص للمشكلة الأولى في محاولة الدولة المراقبة فرض الضرائب على إقطاعات شيوخ الكويت في البصرة وصادراتها من التمور ، في وقت أكد الحاكم الملكي البريطاني إعفاؤها بموجب البلاغ الصادر إلى شيخ الكويت عام ١٩١٤ عندما قررت الحملة البريطانية لاحتلال العراق .

أما للمشكلة الثانية فقد حدثت نتيجة الفارق بين الرسوم الكمركية المقررة على البضائع في كل من العراق والكويت . ذلك أن العراق اتبع سياسة حماية التجارة . بينما اتبعت الكويت سياسة حرية التجارة . فأخذت البضائع والحالة هذه تهرب من الكويت حيث التعريف الكمركية المنخفضة إلى العراق الذي كان يفرض تعريفه عالية على نفس البضائع ، ولم تجد اعتراضات العراق على تلك العمليات نفعاً . ذلك أن التهريب أصبح للتنفس الوحيد إلى الكويت بعد فرض الحصار التجاري السعودي عليها . ولما كان المجتمع الكويتي مجتمعاً تجارياً لا يعرف مهنة أخرى . لذا فقد أصر شيخ الكويت والتجار على ممارسة تلك العمليات . ولم تحاول بريطانيا أن تضع حداً لها .



ويبدو إن سعة للمادة التي تجمعت لدى المؤلف جعلته يقع في بعض الإرباكات في تسلسل الأحداث التاريخية . فمثلا جعل اقتراح السفير البريطاني في بغداد الصادر سنة ١٩٣٣ حول عقد اجتماع عراقي كويتي لحل مشكلة التهريب ، اقتراحاً صادراً من وزير الخارجية العراقية سنة ١٩٣٤ .

وإنه أعطى اجتماع مكافحة التهريب المقترح نتائج متوقعة في وقت أنه لم يعقد على الإطلاق .

ولقد أدت للمشاكل الاقتصادية بين العراق والكويت إلى حدوث أزمة عنيفة كانت نتيجتها مطالبة المراق بالكويت بوصفه قضاء عثماني كانت يتبع ولاية البصرة وقد أقرت اتفاقية سنة ١٩١٣ بنى الدولة العثمانية وبريطانيا بذلك . وبهذا فإن الدعوة العراقية استندت أساساً إلى الأسس التاريخية التقليدية ، وهي دعوة رددتها كثير من الدول لإثبات حقها في أراض معينة .

والثابت أن بريطانيا بمواقفها المترددة واستئلالها للمشاكل المعلقة بين العراق والكويت دفعت الطرق دعماً إلى تلك الدعوة . وقد تبني الملك غازي الدعوة في أواخر الثلاثينات وساعدته في ذلك أزمة الحكم الداخلية في الكويت . فأخذ يوجه للمعارضة الكويتية التي نمشت في المجالس التشريعية من خلال إذاعة قصر الزهور مكانه الحماسية : ويشير فيها الحافظ القوي الذي أخذ يتصاعد في المنطقة العربية حول ذلك الوقت ، وبضمنها العراق والكويت .

والفاحص لدعوة الملك غازي يجد أنها لم تتعد الأسلوب النظري . ولم يلاحظ أنه اتخذ خطوات عملية من أجل تنفيذها . كما أنها أعطيت صوراً أكثر من حقيقتها . وعليه فلا تتفق مع المؤلف في أن إذاعة الملك غازي « تزعمت الحملة ضد الوجود

البريطاني في الخليج العربي » . فالثابت — من خلال مراجعة برامج الإذاعة — أن الإذاعة لم تمس النفوذ البريطاني مساً مباشراً . والمراق نفسه في ذلك كان يدور في فلك بريطانيا .

وقد وفق المؤلف توفيقاً كبيراً في تحليله لأزمة المجلس التشريعي في الكويت . وساطت الأضواء على حركة المعارضة الكويتية . ومطالبتها بإصلاح الإدارة والتعليم والصحة .

ولسكتنا كنا نتمنى أن ينفذ المؤلف أكثر في تحليله لطبيعة الحركة والنتائج التي تركتها وعرض الآراء المختلفة حولها بنية إعطاء رأى واضح فيها .

وتناول المؤلف ضمن عرضه للأزمات في أقطار الخليج العربي ، الأزمات التي تعرضت لها البحرين . وأكد على أزمة الحكم الداخلية المتمثلة في الانتفاضات الوطنية وأزمة التهديد الخارجية المتمثلة في مطالبة إيران بالبحرين .

وبالنسبة للأولى أشار إلى أن بوادر الحركة الوطنية في البحرين ظهرت منذ عام ١٩١٩ وهي بهذا سبقت أقطار الخليج العربي كافة ، وكانت تطالب بالإصلاح ونجحت في عزل الشيخ عيسى سنة ١٩٢٣ ، وإجبار بريطانيا على إدخال الإصلاحات في الإدارة والالية والشرطة والتعليم والقضاء . ولكن الإصلاحات تلك أدت — بمكس ما كان يتوقع — إلى تقوية السيطرة البريطانية للمعارضة الوطنية . ومع ذلك فإن الحركة الوطنية استعادت نشاطها . وكان سوء الأوضاع الاقتصادية وانخفاض موارد الدخل نتيجة الأزمة الاقتصادية المالية عاملاً مساعداً لها . فكانت حركة النواصين سنة ١٩٣٢ . والانتفاضة الشعبية سنة ١٩٣٨ . وقد وقفت بريطانيا بحزم تجاه الحركتين ، واستطاعت قمعهما بشدة متناهية .

وإن استطاعت بريطانيا النجاح في كبح جماح الأزمة الداخلية فإن الأزمة الخارجية مع إيران كانت أكثر تمقيداً لها . وقد حاولت إيران سنة ١٩٢٧ من إسناد دعواها قانونياً في عصبة الأمم . ولما لم تنجح دخلت مع بريطانيا في مفاوضات من أجل التسوية . ولكن على الرغم من ذلك لم تعتمد عن تقديم الاحتجاجات المستمرة ضد بريطانيا وبالتالي الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الإجراءات الإدارية والعسكرية ومنع امتيازات النفط . ويذهب المؤلف إلى « أن الادعاءات الإيرانية بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت في صيغة قومية عبرت عنها الصحف الإيرانية في مقالات حماسية .

أما أبرز الأزمات التي تعرضت لها قطر فكانت أزمتها الخارجية مع المملكة العربية السعودية . وقد جاء في دليل الصالح الخاص بالخارج الذي نشره القسم التاريخي بوزارة الخارجية البريطانية إلى أن سيطرة ابن سعود تمتد على شبه جزيرة قطر كلها . مما أفسح المجال لابن سعود لاستغلال ذلك في إثبات حقه في قطر . ولكن بريطانيا قطعت الطريق عليه بتوقيعها مع الشيخ عبد الله اتفاقية خاصة بامتياز النفط . وذكرت بأن ما جاء في الدليل لا يبرر عن وجهة نظر الخارجية البريطانية . وهي لا تمدد عن كونها معلومات مجردة تقدم للبعثات الدبلوماسية البريطانية .

أما بالنسبة لشيخات الساحل الماني فأكد المؤلف على أزمة الصراعات القبلية فيها والأطماع الإيرانية في الشيخات وجزرها . وظهر أن الاغتيالات بين الشيوخ الحسكام ، والحروب الأهلية ، والإضطرابات ، هو الطابع للميز لذلك الجزء من الخليج العربي في فترة ما بين الحربين . وقد حاول السموديون من استغلاله . ولكن بريطانيا كانت قد سبقتهم لذلك .

أما الأطماع الإيرانية فقد تركزت بصفة خاصة على جزر طنب وبو موسى .

وفي سبيل تحقيق تلك الغاية في الجزر إدهت إيران بحمها في مسقط ومشيخات الساحل المباني كأسلوب تخرج منه في النهاية بضم الجزر إليها . إلا أن بريطانيا وضعت حداً لتلك الاعتبارات ، واتخذت قراراً بتعيين وكيل إنكليزي لها في دبي وأناطت مسألة الدفاع عن للشيخات إلى القيادة الجوية في العراق .

وبالنسبة لسلطنة مسقط فإن أهم ما يسترعى الإنتباه هو أزمة الصراع بين السلطنة والإمامة التي تسببت في خلق أزمة اقتصادية حادة في البلاد . وحاولت بريطانيا إسناد السلطنة بإمدادها بالمساعدات للمادية والعسكرية . وعلى الرغم من تسوية السبب سنة ١٩٢٠ بين السلطنة والإمامة إلا أن بريطانيا ظل تأييدها مطلقاً للسلطنة .

وكان جوهر الخلاف بين السلطنة والإمامة هو معارضة الإمامة لنظام السلطنة الذي لا يقوم طبقةً للمقيدة الأباضية التي تحتم إختيار الحاكم بطريقة الانتخاب بينما كان سلاطين مسقط يأخذون بنظام الحكم الوراثي . وقد استطاع المؤلف ببراعة أن يظهر مدى للسكر البريطاني في معاملة السلاطين والأئمة . وفي تمسسه الدقيق لما تستخدمه بريطانيا من أساليب لتنفيذ رغباتها . وخاصة حينما جرت مراسيم عقد معاهدة السبب . ومنذ عقد للماهدة « ظلت العلاقات هادئة نسبياً بين الإمامة والسلطنة إذ اقتضت الخلافات حول تبعية هذه القبيلة أو تلك للإمامة أو السلطنة بالإضافة إلى الضرائب ومشكلات اللاجئين » .

وقد ختم المؤلف دراسته يبحث عن فقط الخليج مشيراً إلى التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها أقطار الخليج العربي . وإبان الصراع بين الشركات للمستلة والأمريكية مما أدى إلى أن تنقسم منطقة الخليج إلى منطقتي نفوذ بريطانية وأمريكية ، انعكست آثارها على أقطار للمنطقة . فنشأت خلافات كثيرة بين الحكام أصبح من الصعب تجاهلها .

ولا أدري الدافع الذي حدى بالمؤلف أن يحمل من خاتمة كتابه دراسة عرض  
نقط الخليج . وهى دراسة قيمة وموضوعية وتستند إلى الوثائق البريطانية . وكان  
عليه أن يخصها في باب رابع من الكتاب لأهميتها في تسكلة ما بدأه من أبواب .  
بعد أن يوسع موضوع المؤثرات الاقتصادية والسياسية منها بشكل أكثر .

وقبل أن أختم هذا العرض للكتاب لابد لي أن أشير إلى الملحق الأول من  
الكتاب الذى يتضمن وثيقة خطيرة جداً ، وربما يكشف الدكتور جمال عنها لأول  
مرة للدارسين العرب . فلم يسبق أن تم نشرها من قبل . وقد عثر عليها للمؤلف من  
خلال تنقيهِه في دور السجلات العامة بلندن فاسترعى انتباهه . وتكشف الوثيقة  
إلى أن الأطماع اليهودية كانت قد امتدت إلى البحرين والاحساء لإنشاء دولة يهودية  
بهما . وقد قدم الاقتراح روكشتين في أيلول ١٩١٧ أى قبيل صدور وعد بالפור  
بوقت قصير جداً . وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية اعتذرت عن تنفيذ  
للمشروع إلا أنه يفصح لنا عن مبلغ خطورة الأطماع اليهودية في الوطن العربي  
وتأكيدهم على اختيار أماكن فيه ذات مواقع استراتيجية في غاية الخطورة . وأنى  
أمل من المؤلف أن يتوفر على دراسة تلك الوثيقة والتعمق في أصولها ، بنية تزويد  
طلاب التاريخ العربي بمحققة جديدة حرة بالفحص والدرس .

وهكذا نجد للمؤلف برصد لتاريخ الخليج العربي بإدراك واسع . ويكشف  
حقائق ظلت مجهولة حتى وقت قريب . وهو يعتمد في بحثه على مجموعة كبيرة من  
الوثائق البريطانية والمراجع والدوريات العربية والأجنبية مما هيأت له مادة استوحى  
منها كتاباته الناضجة تلك .

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها المؤلف في كتابه إلا أنه بشكل عام  
لا يخلو من مآخذ أرى أن أعرض لبعضها إجمالاً .

فهو يعطى السيد طالب النقيب صفة « نقيب الإشراف في البصرة بيننا السيد طالب  
كان يحمل اللقب ولكنه لم يكن نقيباً للإشراف كما تصور المؤلف .

كما أن المؤلف يقرر في صفحة (١٥٥) أن طلب العراق لإيجاد ميناء على الخليج  
العربي قد جاء على إثر فشل المفاوضات العراقية الإيرانية سنة ١٩٣٨ . ولكن  
الثابت أنه منذ ١٩٣٧ شهدت العلاقات العراقية الإيرانية تحسناً لم تشهد من قبل ،  
فتم عقد معاهدة الحدود ، ومعاهدة الصداقة ، ومعاهدة حل الخلاف بالطرق  
السلمية ، وآخرها الاتفاق الخاص بتنظيم أعمال لجنة تحديد الحدود العراقية الإيرانية  
في ٨ كانون الأول ١٩٣٨ .

وأخيراً فإن هناك أخطاء مطبعية كان للفروض الانتباه إليها فمثلاً استقلال  
الكويت سنة ١٩٦١ أصبح في صفحة ١٩٨ سنة ١٩٦٢ . وأن زيارة الشيخ أحمد  
إلى لندن سنة ١٩٢٥ أصبحت في صفحة ١٦٦ سنة ١٩٣٤ . وإن التصريح الإنكليزي  
الفرنسي الخاص بسلطنة مسقط في صفحة ٣٤٣ أصبح سنة ١٩٦٢ . وإن للماهدة  
العراقية البريطانية سنة ١٩٢٧ أصبحت في صفحة ١٤١ سنة ١٩٢٨ وقيام الحكم  
لللكي في العراق سنة ١٩٢١ في نفس الصفحة السابقة أصبح سنة ١٩٢٢ .

ومما ينبغي ذكره أن المؤلف يتخذ نهاية الحرب العالمية الثانية نهاية لجميع أبحاثه  
في الكتاب مما يقطع الأحداث على القارئ الذي يكون في شوق لمناقشتها وكان  
بإمكانه — في الأقل — إعطاء الخطوط المريضة فقط لتلك الوقائع في الفترة التي  
أعقبت الحرب . وأرجو أن يكون ذلك في دراسة قادمة ولكن هذه الهنات  
البسيطة لم تقال من قيمة الكتاب وسيظل مرجعاً رئيسياً للباحثين في تاريخ الخليج  
العربي بشكل خاص وتاريخ العرب المعاصر بشكل عام . وهو إضافة جديدة بكل  
ما تحتويه السكامة من معاني .

( مراجع حديثة في تاريخ ليبيا )

( ضمت أخيراً لمكتبة الجمعية )

- ١ - أتليو موري . ( قمر بن خليفه محمد التليسي ) : الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا - مكتبة الفرجاني طرابلس ١٩٧١
- ٢ - فردريك هورنمان : الرحلة من القاهرة إلى مرزق عاصمة فزان عام ١٧٩٧ ( قمر بن ) ؟ مكتبة الفرجاني طرابلس ١٩٦٨
- ٣ - الطاهر أحمد الزاوي : اعلام ليبيا - مؤسسة الفرجاني طرابلس ١٩٧١
- ٤ - جالين تسكر : معارك طرابلس بين الأسطول الليبي والأسطول الأمريكي في القرن التاسع عشر - مكتبة الفرجاني طرابلس
- ٥ - علي مصطفى اللصراني : ابن حمديس الصقلي - دار مكتبة الفكر طرابلس ١٩٧٢
- ٦ - محمد يوسف نجم وإحسان عباس : ليبيا في كتب الجغرافية والرحالة دار ليبيا للنشر والتوزيع ١٩٦٨
- ٧ - محمود ناجي : تاريخ طرابلس الغرب ( ترجمة عبد السلام أدم ومحمد الأسطى ) مطبوعات الجامعة الليبية كلية الآداب ١٩٧٠
- ٨ - الطاهر أحمد الزاوي : معجم البلدان الليبية - مكتبة النور طرابلس
- ٩ - الطاهر أحمد الزاوي : تاريخ الفتح العربي في ليبيا - دار التراث العربي ليبيا
- ١٠ - علي مصطفى اللصراني : ابن غلبون مؤرخ ليبيا - دار مكتبة الفكر طرابلس ١٩٧٢
- ١١ - مصطفى عبد الله بعيو : الخنار في مراجع تاريخ ليبيا ( جزآن ) - دار الطلبة بيروت ١٩٧٢
- ١٢ - خليفة محمد التليسي . معجم معارك الجهاد في ليبيا ( ١٩١١ - ١٩٣١ ) دار الثقافة بيروت ١٩٧٢